القومية العربية والأقليات القوميـــة

كريم مروة

من مفارقات هذا العصر المثيرة للجدل. ولا أتحدث عن العصور السابقة. أن القوميات الكبيرة، في بلدان العالم الثالث خصوصاً، لم تستطع، في كل عهود ما بعد الاستقلال، أن تتعامل بشكل صحيح مع الأقليات القومية في بلدانها. ولم تسع إلى ذلك. ولم تبذل أي جهد. بل هي سلكت طريقاً آخر، هو الطريق ذاته الذي سلكته الدول الاستعمارية في تعاملها مع تلك القوميات الكبيرة بالذات، ومنها قوميتنا العربية بالتحديد، خلال عقود طويلة في حالات معينة وخلال قرون عديدة في حالات أخرى. واستمرت حكومات هذه البلدان في العهود المختلفة، على امتداد نصف قرن ونيف، في ممارسة أنواع شتى من القمع والقهر والإذلال للأقليات القومية، بما في ذلك باللجوء إلى ما يشبه الإبادة الجماعية بواسطة الأسلحة المحرمة دولياً كالأسلحة الجرثومية وسواها.

ومثال مدينة حلبجة في كردستان العراق هو النموذج الحي الصارخ على تلك الهمجية.المنطق الذي استندت إليه الحكومات المتعاقبة في هذه البلدان، من أقاصي القارة السوداء إلى أقاصي الشرق الآسيوي، مروراً ببلداننا العربية، إزاء الأقليات القومية، هو اعتبار أن مجرد الاعتراف لهذه القوميات بحقوقها والسماح لها بممارسة تلك الحقوق، سيقودها إلى الانفصال عن الدولة الأم. ويشكل ذلك، بنظر تلك الحكومات، تهديداً للوحدة الوطنية. فهو إذن، بهذا المعنى، الخيانة بعينها، التي يستحق مرتكبها العقاب في أقصى درجاته، بما في ذلك بالإبادة الجماعية أو ما يشبهها ويصل إلى حدودها. وفي هذا الموقف بالذات من قبل تلك البلدان وقياداتها تعبير فظ عن التنكر لمبدأ أساسي قديم هو الحق المقدّس للشعوب وللقوميات في تقرير مصيرها.والمفارقة هنا هي، كما أشرت إلى ذلك قبل قليل، أن قادة هذه البلدان ونخبها السياسية والثقافية في السلطة وخارجها، الذين ينتمون إلى القومية الأكبر، كانوا ذات يوم، قبل أن تنتزع بلدانهم استقلالها من الدول الاستعمارية، هدفاً مباشراً لشتى أنواع الاضطهاد والقمع والقهر، وأن ثقافتهم وهويتهم القومية كانت هدفاً للإلغاء والادماج، بالإكراه، في ثقافات الدول المستعمرة، وأن لغتهم القومية كانت مهددة بالإزالة من الوجود لصالح لغة الدولة الاستعمارية (التتريك والفرنسية نموذجاً!).سيكون من الصعب في هذا المجال الدخول في بحث عام يشمل هذه المساحة الشاسعة من الكرة الأرضية التي تضم سدس سكان المعمورة. لذلك سأتوقف عند الجانب الذي يعنيني في هذه المسألة، الجانب الخاص ببلداننا العربية تحديداً. ذلك أن هذه المسألة تشكل في بلداننا الحقل الأكثر إغراءاً للجدل، والأكثر إثارة للإهتمام وللاستنكار على الصعيد العالمي. والمؤلم في المشهد الذي يتكرر منذ عقود طويلة. المشهد الشديد الإيلام. هو أن ثمة ما يشبه الإجماع بين التيارات والنخب السياسية والثقافية، على مستوى السلطات الرسمية وعلى مستوى الأحزاب والمؤسسات، الإجماع على رفض الإقرار للأقليات القومية في بلداننا بحقوقها القومية، حتى في أبسط أشكالها وتعبيراتها. ولا يتعلق الأمر، هنا، بحق تقرير المصير، الحق الذي يشكل أحد العناصر الأساسية في شرعة حقوق الإنسان، بل حتى في ما هو أبسط من ذلك، حق هذه الأقليات بأن تعبِّر بحرية عن ذاتها، عن هويتها الثقافية والقومية، وأن يكون لها في البلد الذي تنتمي إليه وتصر على أنها جزء مكون منه ومن شعبه، حقوقها المتساوية مع الآخرين في كل ما يتصل بالشأن العام، وفي كل ما يتصل بالشؤون الخاصة بالمجموعات وبالأفراد، على حد سواء. والغريب، في هذا المشهد بالذات. الشديد الغرابة. هو أن هذا السلوك من موقع القومية الأكبر ضد الأقليات القومية في بلداننا، يتم في الوقت الذي تتمادى فيه السلطات الإسرائيلية في قمعها للشعب الفلسطيني، ومنعه من تحقيق أمانيه الوطنية في الاستقلال، وفي التعبير عن ذاته، هوية قومية وثقافية، وكياناً بشرياً، وأرضاً، ودولة، وخصوصيات تاريخية أخرى. يتم ذلك وسط عجز مطلق من الدول العربية ومن قواها السياسية عن التضامن الفعلي مع هذا الشعب وعن دعمه في كفاحه البطولي الحافل بالتضحيات.ما سر هذه الحالة الإنسانية البشعة، التي تشوه تاريخنا بفعل استمرارها في بلداننا، ولا تجد من القوى والسياسات ما يمكن هذه البلدان من التحرر منها، بهدف تحقيق الحرية لجميع المواطنين وتحقيق التقدم لبلداننا في المجالات كافة، التقدم الذي بواسطته عندما يتحقق يمكن لبلداننا أن تخرج من تخلفها ومن الاستبداد الذي يتحكم بها وبمصير شعوبها، وتدخل في تحولات العصر الكبرى وتسهم في بناء الحضارة الانسانية!إن تاريخاً طويلاً من الحروب الأهلية في العراق وفي السودان وفي بلدان عربية أخرى يكفي لإثبات أن سياسة الاضطهاد القومي تدمر ولا تبني، تؤخر ولا تقدم، وتجعل الأكثرية الساحقة من أبناء الوطن، قومية كبرى وأقليات قومية، الضحية المباشرة لتلك السياسات.إلا أن المشكلة في العراق لا تنحصر في الأكراد. بل هي تشمل جميع الأقليات القومية من تركمان وكلدان وشركس ويزيديين وصابئة. لكن الأكراد هم الأقدم والأكثر عراقة في تاريخ المنطقة كلها، والأكثر عدداً بالنسبة للآخرين من الأقليات في العراق. إذ هم يشكلون ربع عدد سكان هذا البلد. ورغم أن للشعب الكردي جذوراً تاريخية قديمة، فإنه لم يستطع، كما يقول المؤرخون، لأسباب ولظروف عديدة أهمها قمع القوميات الكبرى له في بلدان المنطقة، من أن يشكل له كياناً مستقلاً في أي من هذه البلدان. ويضيف المؤرخون بأن هذا الشعب قام بأكثر من ألف ثورة لتحقيق طموحاته القومية. وقمعت جميع تلك الثورات. وتعطّلت بذلك إمكانية تحقيق الحلم القومي الكردي، أو تأجّلت، ليتخذ المطلب القومي المشروع صيغة، أو صيغاً أخرى، داخل كيانات تلك الدول، وتحتل تلك القوميات مكانها كجزء مكوّن من هذه الدول ومن شعوبها.

ولا يختلف الوضع في السودان في الجوهر عن مثل العراق. فالسودان دولة أفريقية قديمة. دخلت إليها العروبة عن طريق الإسلام. ولذلك فالسودانيون بهذا المعنى، هم عرب مستعربون مثل العديد من العرب في الأزمنة المعاصرة. وقد شكّل الإسلام مع مرور الزمن دين الأكثرية في هذا البلد، رغم وجود أقلية مسيحية كبيرة، ووجود وثنية عند بعض القبائل. وإذا كان قد تأخر السودانيون الأفارقة في طرح قضيتهم بشقَّيها القومي والديني داخل الوطن السوداني، فإن مجرد البدء بطرح مسألة الحقوق القومية قد وضعهم في قفص الاتهام بتهديد وحدة الوطن ووحدة الشعب، فاستحقوا العقاب. وإقليم دارفور، اليوم، هو النموذج الآخر للاضطهاد القومي في السودان، بعد اتفاق السلام مع الحركة الشعبية في الجنوب.يقول بعض القوميين العرب، ممن جعلوا أنفسهم في موقع أصحاب القضية القومية الحصريين بالنيابة عن كثيرين سواهم، أن ممثلي الأقليات القومية من نخب سياسية وثقافية واجتماعية هم الذين يتحملون المسؤولية عن الوضع الذي هم وقضيتهم القومية فيه. فهم، بإصرارهم على التمسك بحقوقهم القومية، قد وضعوا أنفسهم في موقع المتميز عن المواطنين من القومية الأكبر! ويضيف هؤلاء القوميون بأن الخطأ المميت لممثلي الأقليات القومية، سواء في العراق أم في السودان، هو استقواؤهم بقوى خارجية للدفاع عن مطالبهم، ضد أشقائهم وضد الوطن! وهو الأمر الذي جعلهم، في نظر هؤلاء الأشقاء، أشبه بطابور خامس في قلب الوطن، ضد وحدة أرضه ووحدة كيانه ووحدة شعبه! ولم يسأل أحد من هؤلاء القوميين نفسه عن السبب، أو الأسباب التي خلقت الظروف لكي ترتكب تلك القيادات من الأقليات القومية، مع سواها من قيادات القومية الأكبر، مثل تلك الأخطاء. وغاب عنهم أن ثمة في هذا الوضع المأساوي فعلاً ورد فعل. وبمقدار ما يتخذ الفعل طابع الثبات فإنه يولد ردود فعل من الطبيعة ذاتها. لنتذكر، هنا، أن بعض الأقليات القومية والدينية التي انتقلت، في صدف تاريخية، إلى مواقع السلطة بعد عقود طويلة من الاضطهاد، قد مارست وسائل القهر ذاتها، التي كانت هي ضحيتها في السابق، ضد القوميات والأديان الأخرى الأكبر. لكن الأكثر إثارة للدهشة في هذا المجال هو أن هؤلاء القوميين ونظائرهم في التعبير عن مواقفهم يتجاهلون الموضوعة التي تشبه القانون الموضوعي، القائلة بأن أي شعب يسعى لفرض السعادة على شعب آخر بالقوة والاكراه- السعادة التي يحددها هو لذلك الشعب بالنيابة عنه - يقع هو ذاته ضحية تعسفه. ألا تشير الى ذلك بوضوح قاطع أوضاع بلداننا العربية من المحيط الى الخليج، التي يسود فيها منذ زمن طويل الاستبداد والفساد والتخلف، وتتفكك المجتمعات فيها وتتحول الى قبائل من شتى الأنواع، متصارعة فيما بينها بشتى الوسائل، ويتحول فيها المواطنون الى رعايا من الدرجات الدنيا، رعايا لأنظمة لا يفكر القيمون عليها إلا بتأبيد سلطاتهم وتعظيم مصالحهم فيها.

وفي الحقيقة فإن ما يقلق في مثلي العراق والسودان هو أن الحملة الموجهة ضد الأكراد والجنوبيين، تتم في الوقت الذي يتهيأ فيه هذان البلدان. إذا ما سارت الأمور في الاتجاه الصحيح. للانتقال إلى زمن آخر، يفترض أنه الأفضل، بعد عقود من الاستبداد والحروب الأهلية ومن القمع الذي عانت منه الأكثرية الساحقة من الشعبين. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن بالنسبة للعراق، في هذه الفترة بالذات التي تجري فيها عملية شاقة ومعقدة وطويلة لتحرير العراق من الاحتلال الأجنبي ومن آثار عهود الاستبداد القديمة والحديثة، السؤال الحقيقي الذي يتطلب جواباً عنه من العراقيين أولاً، ومن قبل العرب جميعاً، وبالأخص عرب البلدان المجاورة للعراق: ألم يحن الوقت لكي يخرج هذا البلد من حروبه الداخلية والخارجية؟ ألم يحن الوقت لكي تتاح له فرصة تاريخية لإعادة توحيد شعبه، قوميات وأدياناً وطوائف وفئات سياسية واجتماعية، على أسس ديمقراطية، وبضمانات حقيقية تعطل إمكانات العودة إلى مآسي الماضي؟ ألم يحن الوقت لكي يدرك أشقاء العراق من البلدان المجاورة، العربية خصوصاً، أن عليهم أن يساعدوا الشعب العراقي على اجتياز مآسيه الراهنة والسابقة ، بدل أن ينفخوا في نار الفتنة والإثارة، قومياً وطائفياً ووطنياً وسياسياً ومن أنواع شتى؟ أم أن ثمة مخاوف حقيقية لدى كل من السلطات الحاكمة وأصحاب النظريات القومية القديمة التي انقضى زمانها، بفعل التغيرات الكبرى التي جرت وتجري في العالم المعاصر، مخاوف من أن يستطيع العراق بقرار داخلي من قواه الحية، بتنوعها وتعددها وحتى باختلافاتها الفكرية والسياسية، التحول في اتجاه الديمقراطية والتعددية على أنقاض كل ذلك الماضي الحافل بالمآسي وبالحروب وبكل أنواع الموت والدمار. وهو خوف على مصالح ومكاسب تعارضت على الدوام مع مصالح الشعب هنا وهناك، وخوف على أفكار قضت عليها أحداث الحياة وتحولات الأزمنة وجعلتها خارج الزمن.ولعل أكثر ما يثير المخاوف على المستقبل هو إصرار أشقاء العراق من البلدان العربية على توجيه الاتهام للأكراد بأنهم ضخموا مطالبهم ومخاوفهم إلى حد الاستقواء بأعداء العراق وأعدائهم هم من أميركان وإسرائيليين. وهو إصرار على تبني معلومات حول وجود إسرائيلي في المنطقة الكردية، نفاها الأكراد، واعتبروها مناقضة لمصالحهم، ونفتها قيادات عراقية عديدة. وحتى لو أن شيئاً من الصحة قد تأكد حول وجود إسرائيليين في المنطقة الكردية - كفرضية جدلية - أفليس من الحكمة، ومن المصلحة القومية بالذات، أن يجري العمل لإزالة الأسباب التي قادت إلى مثل هذا الأمر؟

وأزعم أنني أعرف العراق جيداً. وأعرف جيداً أكراده العراقيين. وأعرف العديد من القيادات، هنا وهناك. وأعرف العديد من المثقفين الأكراد. وأعرف الكثير عن ثقافة الأكراد وعن تقاليدهم. وإذا كنت لم أعرف جنوب السودان إلاّ أنني أعرف كردستان العراق، وأعرف تاريخها القديم والحديث. وأعرف طبيعتها الخلابة. وأعرف ناسها الطيبين. وجميع هذه المعارف التي تكدست عندي بفعل المتابعة والعلاقات والاهتمامات السياسية التي تشغلني وتحتل مكان الصدارة في حياتي منذ أعوام طويلة، هذه المعارف هي التي تجعلني أجزم اليوم بأن أكراد العراق هم عراقيون، ولا نيّة لديهم بالانفصال عن العراق، لأسباب عديدة لا تحصى، تتصل بمصلحتهم بالذات في الدرجة الأولى. أقول ذلك برغم كل الثغرات التي أشاهدها في السياسة وفي ردود الفعل وفي الأخطاء التي يقع فيها كل من يمارس السياسة وكل من يضع نفسه في موضع المسؤولية عن قضيته، سواء كان عربياً أم كردياً أم الى أي قومية أنتمى. لكن الشرط الأساسي لجعل السياسة والسلوك موحدين في الاتجاهات الأساسية، المعبرة عن مصالح العراق كوطن لجميع أبنائه، هو أن يقتنع جميع العراقيين بأنهم شعب واحد متعدد الأعراق والأديان والثقافات. وهو شرط تشير إلى نضجه مجريات الأمور في عراق ما بعد صدام، حتى قبل أن يتحرر هذا البلد من الاحتلال الأجنبي، المهمة التاريخية الملقاة على عاتق جميع العراقيين في المرحلة الراهنة. وفي نظري فإن العراق مقبل على عصر مختلف اختلافاً جذرياً عن العصور السابقة التي ظل يمتزج فيها الدم بالتراب إلى أن أصبح للتراب لون يشابه لون الدم.ولأنني أعرف الشعب السوداني جيداً وأعرف تاريخه، وأعرف العديد من قادة الحركة الديمقراطية فيه، وأعرف العديد من مثقفيه، فإني أكاد أجزم بأن هذا الشعب متجه هو الآخر في الطريق ذاته، الذي يسلكه اليوم شعب العراق، رغم أنف القوى التي تراهن على عكس ذلك، في السودان وخارجه، من مواقع السلطة وخارجها. وللمسألة القومية على الدوام، في العراق والسودان وفي كل مكان، طرفان داخليان، على الأقل، وطرف خارجي. فإذا تحققت الوحدة الداخلية انتفى أي دور للخارج، واستحال على هذا الخارج أن يفعل ما يريد، ولو لجأ إلى الحرب بأبشع أشكالها، مثلما هو الحال في العراق الآن.لا بد من إعادة نظر شاملة بأفكارنا القديمة، وبشعاراتنا، وبمفاهيمنا حول المسألة القومية في بلداننا، وحول المسألة القومية في شكل عام.

وهي إعادة نظر ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أن وحدة بلداننا، أسوة بوحدة بلدان العالم قاطبة، هي النموذج المفترض للوحدة التي يتجه نحوها العالم. وهي وحدة، هنا وهناك، محلياً وعالمياً، لا يمكنها أن تتحقق في صيغة إنسانية عادلة إلاّ على قاعدة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والاعتراف المبدئي والعملي بالتعدد والتنوع في القوميات والثقافات ، وبالتفاعل الإنساني بين هذه القوميات وثقافاتها لمصلحة الحرية والتقدم، بمضامينهما المختلة، للأفراد وللمجموعات في كل بلد، وللبشرية جمعاء.

النازيون الجدد لا يحترمون الحياة

باسم الانصار

ليس غريباً أن نرى استمرار الواقع العربي بانتاج وتصدير الكائنات البشرية المشوهة فكرياً ومعرفياً وإنسانياً. فالواقع الذي تهيمن عليه المؤسسات السياسية الدكتاتورية، والعقلية الدينية الارجعية المتكلسة، والمنظومة الاجتماعية المتخلفة، والثقافة غير المتشكلة حتى الآن، والاقتصاد المتهالك القائم على الفساد الاداري والاخلاقي، لا بد أن ينتج كائنات ممسوخة، مريضة، مشوهة عنيفة، اقصائية، لا تحترم المختلف والمفارق.

فالواقع العربي، الذي تهيمن عليه هذه الخصائص المستبدة (للأسف الشديد)، لا بد أن ينتج انماطاً بشرية لا إنسانية لا تحترم الحياة والمعنى، من نمط صدام حسين، بن لادن، الظواهري، الحركات القومية والدينية المتطرفة، وكل من هو على شاكلتهم من الذين لا يعرفون معني الحب والجمال والحياة.

وليس غريباً أن تتسيد هذا الواقع، الاصوات الاعلامية (والثقافية) الزاعقة والموتورة، التي لا تعي معنى الحوار والاختلاف في الرأي ابداً، ولا تدرك بأن نغماتها الحوارية وايقاعاتها الصاخبة الفارغة في التعامل مع الآخر (العدو المفترض)، ستؤدي بالنتيجة إلى استمرار مأساة اجيال هذا الواقع المرير.

فقضايا الفقر والمرض والجهل والتخلف والديكتاتورية وحتى الاحتلال الاسرائيلي والوجود الامريكي في العراق الآن، لا يمكن القضاء عليها من خلال الاسلوب الحواري والنمط التفكيري الذي يحاول ترسيخه اكثر فاكثر اصحاب الشعارات المتكلسة من القوميين والسفليين الجدد، الذين ابسط ما يقال عنهم أنهم يمثلون تيار النازيين الجدد.

كارثة النازيين الجدد، أنهم لم يستوعبوا دروس الماضي العربي المرير، ولنم يدركوا حتى الآن حجم قواهم المادية والمعنوية الهشة، ولم يعرفوا بأن تغير الواقع هو من خلال السير فيه، المقاومة وليس من خلال العيش خارجه، وسيبدو أنهم لم يعوا بان المقاومة (كل انواع المقاومة) هي ليست من خلال الصدام المباشر بين قوتهم الهشة وبين الواقع الصلب والكبير في قواه وقوته، وإنما هي من خلال الفعل الجواني، الهادئ، الرصين، والمتفاعل مع الواقع بشكل واع وفعال.

يبدو أن النازيين الجدد، لا يودون الهبوط من ابراجهم الرومانتيكية إلى الارض لحل اشكالياتهم ومشاكلهم المستعصية، ولا يودون أن يواجهوا المتغيرات الحاصلة في العالم بالحوار والعقل بل أنهم كالعادة، يحاولون إيجاد المبررات ولا اعرف لماذا يهابون الحوار إلى هذه الدرجة؟!! لبقائهم بعيداً عن جذور مشاكلهم وواقعهم، وذلك من خلال تمسكهم بأدوات التعامل المتكلسة في التغيير والتي باتت مستهلكة وعقيمة ألا وهي العنف واقصاء المختلف بالقتل والنسف.

والمشكلة أن كل من يغايرهم بالوسيلة وليس بالغاية في ايجاد حلول ناجعة لمشاكل الواقع العربي، فانه يعد عميلاً، وجاسوساً بل (وليبرالياً) وهو ما بات يشاع على الليبراليين الجدد) في الساحة العربية الآن، وكأن الليبرالية أصبحت سبة ووصمة عار بجبين الليبرالي الذي ينادي بمبادئ الحوار والتعامل بعقلانية وشفافية مع الواقع، بالاضافة إلى دعواته المستمرة للتمسك بمبادئ حقوق الانسان والديمقراطية.

إن النازيين الجدد من (كتاب وحركات سياسية قومية ودينية مثلما اسلفنا) يعانون من امراض فكرية وسايكولوجية خطيرة، لم تعد مؤشراتها السلبية تنعكس على اطرهم الشخصية فقط، وإنما باتت تتعدى كل هذه الاطر والحدود، وراحت تنتشر بشكل مؤسف في عقلية المجتمع العربي الذي تأسس على هذه الامراض اساساً من خلال خضوعه للخصائص المستبدة به والمشار اليها في بداية المقال، وذلك من خلال استيلائهم على الكثير من المنابر الاعلامية المختلفة، الناتجة عن ثرواتهم المادية الباذخة وهي معروفة المصدر لكل قاص ودان. هذا بالإضافة إلى هيمنتهم على مراكز القرار السياسي الديني، التي من خلالها استطاعوا أن يشيعوا أو يرسخوا بالاحرى، مفاهيم نظرية المؤامرة الغبية، وثقافة العنف الدموية الساذجة في المقاومة وثقافة التعامل الاقصائي مع الآخر المختلف. بل أنهم راحوا يحاولون أن يصوروا للمجتمع العربي بأن كل من اتخذ اسلوب الحوار في المقاومة مثلاً يعد أداة للاحتلال أو اداة بيد الآخر المختلف، لذا بالنتيجة تجب تصفيته وقتله، دون أدنى تفكير، وهو منطق أقل ما يقال عنه أنه غبي وسخيف ومجرم.

وبالاضافة إلى المساوئ المدمرة للمنطق العنيف للمقاومة فانه ينطوي ايضاً على شيئين خطيرين جداً، الأول: هو أنه يؤمن بالحوار العاطفي والغريزي (هذا في حالة اراد الحوار مع الآخر)، وليس بالحوار العقلاني والواقعي الرصين المرتكز على معطيات الواقع وتجلياته، وخطورة هذا المنطق برأينا هو أنه ينسف ثقافة الحوار من ذهنية المجتمع، ويطرح بدلاً عنها ثقافة العنف التي ستستمر بعد انجلاء (المحتل) ايضاً لأنها ثقافة ليس وليدة وجود المحتل فقط بقدر ما هي ثقافة ذرائعية، نابعة من عقلية مريضة ومشوهة بامكانها اختلاق الذرائع لا ستخدام العنف بعد الاحتلال مع كل من يغايرها بالاسلوب والطريقة. ولهذا الامر خطورة بالغة على المجتمع حاضراً ومستقبلاً.. والشيء الثاني: هو أن ثقافة العنف مع الآخر (المحتل) تتطلب انتحاريين وفدائيين ومقاتلين مستعدين للتضحية بانفسهم في أي لحظة، وهؤلاء في الغالب يكونون من جيل الشباب، الذي من المفروض أن يصبح في القادم من الزمن جيل المستقبل، وهذا يعني تلقائياً بأن هذه الثقافة البدائية ستنسف جيل المستقبل مقدماً سواء كان ذلك النسف فسلجياً وبايولوجيا من خلال موته، أو عقلياً من خلال تصحره وجهله وتحجره.

والمشكلة الاخرى والاخطر برأيي للنازيين الجدد المطبلين لثقافة العنف والقتل بحجة المقاومة مثلاً، أنهم لم يفكروا للحظة، بأن أسلوب المقاومة المسلح الذي يتخذونه مشعلاً لهم للتغيير، لا يجني الفائدة المرتجاة والمطلوبة لشعوبها. ولا أدري لماذا لم يسألوا أنفسهم لمرة واحدة، هل إن ما يقومون به من عنف وقتل سيحقق الطموحات أم لا؟

إنهم لا يعون بأن المقاومة الحقيقية هي التي تفكر في نيل اقصى الطموحات باقل التضحيات، وليست المقاومة هي بايقاع اكبر عدد ممكن من الخسائر الدموية في الجهة المحتلة مثلاً، لأنها خسائر ستجلب معها الدمار والخراب والدماء للبلد المحتل بشكل تلقائي، وذلك أما من خلال فعلها العنيف، أو من خلال رد فعل (المحتل) العنيف.

والكارثة أنهم يعترفون بأن هذا الاسلوب مكلف مادياً وبشرياً لشعوبهم، غير أنهم لا يأبون لذلك ابداً، بل أنهم يطلبون المغفرة والجنة المزعومة لضحاياهم الابرياء، بل ويعطون الوعد لهم بأنهم إلى لجنة سائرون بلا ريب. وهم بذلك نصبوا انفسهم حكاماً وقضاة على المجتمع، بعد أن عدوا أنفسهم معيار الحق والباطل ومعيار من يدخل الجنة والنار منهم، ولا اعرف من اعطاهم هذا الحق الذي لا يقرره سوى الله جلت قدرته؟!!!!!!

كل ما اود قوله هو أن كل من يؤيد هذا النمط المريض القائم على العنف والمقاومة الغبية، هو لا يحترم الحياة والجمال والمعنى، وهو لا يستحق منا الاحترام ابداً،؟ وهو اقسى موقف يستطيع أن يتخذه (ليبرالي جديد) من امثالي.

حفر خنادق وبـــوادر حوسمة سياسيـــة

عبد الستار البصري

مرت خمسة عشر شهراً من عمر العراق الجديد أطلق العنان فيها للحرية لكي تمارس بطرق شتى افرزت هذه الممارسة المتخلفة لهذا المفهوم الحضاري تداعيات كثيرة لا حاجة للولوج في تفاصيلها اذ انها ازكمت انوف العراقيين جميعاً ووزعت آثارها على نفوسهم حتى حولت فرحتهم بسقوط الدكتاتورية والنظام الشمولي الى معاناة يومية صارت تأكل وتشرب معهم وسوف تميت أي حياة قدر لها ان تبقى في هذه النفوس اذا ما اتيح لهذه (الحرية البشعة) -لا سمح الله- ان تتمادى اكثر.

واذا كان الحديث يوحي اننا نتناول الجريمة المنظمة التي طالت الشارع العراقي والممارسات التي تقوم بها جهات لا تطيق قيام نظام ديمقراطي أو الأخرى التي ارتبط مصيرها بمصير الطاغية، فان وجهاً آخر للتداعيات افرزته الحرية يمر عبر مبررات تحملها لافتات متنوعة لاحزاب لا غبار على مناوئتها للسلطة السابقة توزعت اتجاهاتها بين الدينية والوطنية.

لك ان تتصور كم من المنجزات سيحصل عليها المواطن المثقل بالجراح لو ان هذه الاحزاب تبنت فعلاً معاناته وتطابقت شعاراتها مع ما تمارسة كما يفترض، الا ان المسافة بينها وبينه استعت مع الايام واشرت الجفوة بينهما علامات خطيرة قضت على كل الطروحات التي تبنتها بعض هذه الاحزاب في ادبياتها من جهة وآمال المواطن الذي كان يطمح ان يكون محوراً مهماً في برنامج أي حزب يريد ان يتنافس مع غيره في اثبات صحة متبنياته الايديولوجية.

ما اوردته وسائل الاعلام عن نتائج لاستطلاع رأي الشارع العراقي في الاحزاب يؤكد الشرخ الكبير الذي اوجدته الممارسات الحزبية في الساحة السياسية فترة السنة الماضية اذ اشار هذا الاستطلاع الذي اجرته هيئة الاذاعة البريطانية بالتعاون مع معهد اكسفورد في آذار الماضي تدني شعبية الاحزاب لحقه استطلاع للرأي العام في حزيران الماضي قبيل نقل السلطة (قام به المعهد المستقل للدراسات الادارية والمجتمع المدني (HACSS) بالتعاون مع المعهد الجمهوري الدولي (IRI) في واشنطن كشف ايضاً عن تدني ثقة المواطنين بالاحزاب عموماً.

ففي الوقت الذي ابدى فيه ٢٧,٨١٪ اعتقادهم بان الوضع العام سيتحسن بنقل السلطة لحكومة انتقالية جديدة، طالب ٥٩,٥٨٪ من المشاركين بالاستبيان تغيير الوزراء القائمين آنذاك و٦٢,٠٣٪ بتغيير المحافظين و٧١,٨٨٪ بتعيين موظفين محليين وقضاة جدد و٧٠,٤٧٪ بحل الميليشيات.

واجابة على السؤال التالي والذي طرحه الاستفتاء: الى من تصوت اذا ما اجريت الانتخابات اليوم؟

٥٤,٩٥٪ للمرشحين الافراد و١٧,٠٧ لمرشحين مشتركين عن احزاب وشخصيات ١١,٨٨ لمرشحين عن احزاب وحركات، وفي سؤال آخر: الى أي حد تثق بالاحزاب السياسية؟

٤٩,٨٤٪ لا أثق اطلاقاً ١١,٧٧ الى حد ما لا اثق ١٦,٩٣ الى حد ما اثق ٦,٣٠٪ اثق تماماً.

وفي سؤال آخر: هل هناك حزب او حركة تؤيدها حالياً؟

٧٨,٠٢٪ لا ١٨,٣٣٪ نعم.

وفي سؤال آخر: منذ سقوط النظام السابق هل اتصل بك حزب او حركة؟

٩٠,٨٣٪ لا ٦,٤٦ نعم.

توضح خارطة هذه الارقام طبيعة الارض التي تقف عليها الاحزاب السياسية وتبين مدى هشاشة قاعدتها الشعبية التي هي وسيلتها وغايتها - كما ينبغي ان تكون - في أية عملية سياسية في عراق تؤسس فيه مؤسسات الحكم على مستوى المركز، والاقاليم، الا ان هذا الشرخ في علاقتها بالمواطن جعلها لا تتورع في اتباع اساليب ستكون نتائجها سلبية وتداعياتها وخيمة على مستقبل المجتمع العراقي نتمنى على هذه الاحزاب التراجع عنها لا لانها ستقضي على مستقبلها لوحدها وانما ستؤسس لسنة مغايرة لما ينشده المجتمع العراقي الذي ارهقته سنوات الاستبداد وسلب الحريات والقهر.

في البصرة ثاني مدن العراق اهمية والمؤهلة فيدرالياً ويتوافر اهلها تاريخياً على خصائص التسامح والانفتاح يتلوى الجانب السياسي فيها ألماً بفعل سياط الاحزاب والجماعات التي ترى نفسها جزافاً انها تهيمن على الشارع بعد ان شد الجماعات فيها على عيونهم قطعاً سودا لكي يقطعوا على نور الحرية أي طريق ويتخلوا عن أي استعداد للتحاور بشأن الحاح المجتمع على الممارسة الديمقراطية الحرة، فكان نتيجة الاعتراض على طريقة اداء المجلس الاستشاري الذي تبنته عدة احزاب وشخصيات ان اضيف للمجلس اعضاء جدد كان الغرض منها ليس التوسع في التمثيل وانما ارضاء هذه الاحزاب والشخصيات وثنيها عن الاستمرار بالاعتراض مورست خلالها قرقعة السلاح تلويحاً بالقوة التي تتمتع بها القوى في المحافظة بعد استلام القاضي وائل عبد اللطيف مهام عمله الجديد في بغداد ورغم ان مطالب الاعتراض كانت وجيهة وواقعية والتي تطالب بتغيير تشكيلة المجلس الاستشاري او معالجة اوضاع المحافظة بالغاء العقود التي ابرمت خلال السنة الماضية لعدم الاقتناع بنزاهة مضامينها والتحقيق بقضية تهريب النفط المستمر تحت انظار المسؤولين وكذلك الاموال المصروفة والتحقيق من صحة صرفها، انسحب المعترضون اخيراً دون تحقيق ايمطلب تلافياً لوقوع كارثة لا يتحملها الشارع البصري المثقل بالمعاناة.

ان استخدام النفوذ الحزبي بهذه الطريقة والاستفادة من المواقع التي حصلت عليها الاحزاب في ظل ظروف خاصة لفرض ارادتها على المطالب الجماهيرية لا يمكن حسابها بغير انها حوسمة سياسية لا تختلف عن الحوسمة التي مارسها الجهلة في الشارع العراقي اثر سقوط النظام والتي تبقي البنية التحتية معاقة لعقود طويلة.

واذ تنتهي ازمة المجلس الاستشاري بدون ظهور أي نتيجة عدا فعالية الحوسمة تبدأ الازمة الاخطر في اختيار المحافظ والتي يبدو انها تحتاج الى جهد آخر غير الحوسمة يتبنى فيه التخندق والمواجهة والتحالفات غير النزيهة داخل المجلس لتوجيه التصويت غير الشعبي للفوز بهذا المنصب المهم الذي اتيحت فيه الفرصة للمواطن من خارج المجلس بالترشيح، رافق هذه الاتاحة توصيل رسائل شفوية عبر وسطاء استطاعت ان تثني البعض عن ترشيح انفسهم على الرغم من ان هذا البعض يصرح لاطراف ضمن دائرته انه كان ينوي الترشيح ليس من اجل الفوز بمنصب المحافظ بقدر ما هو من اجل المشاركة في فعالية تساهم في تأسيس مبدأ الديمقراطية والانتخابات التي لم يألفها المواطن.

ان الاستفزاز والقرقعة بسلاح الميليشيات والطرق الملتوية واضفاء الالقاب الفخمة المزورة والتخندق ليس كافياً لتراجع من ينوي الترشيح لمنصب المحافظ بل انها ستسكت اصواتنا نحن كطرف محايد في ظل ظروف غابة تحتاج الى وقت طويل لتتحول الى بستان.